



التقرير المالي المبدئي غير المراجع عن حسابات منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١٠

التقرير الثاني المقدم من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين

١- عقدت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي اجتماعها الرابع عشر في جنيف في يومي ١٢ و١٣ أيار/ مايو ٢٠١١ برئاسة الدكتور علي جعفر محمد (عُمان).^١

٢- ولاحظت اللجنة أن الأمانة أعدت التقرير وفقاً لأحكام اللائحة المالية والنظام المالي لمنظمة الصحة العالمية، وبالامتثال للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. كما لوحظ أن طريقة عرض البيانات تمت مواعمتها بالفعل من أجل الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣- ولاحظت اللجنة أن الأمانة لاتزال تستعد لوضع البيانات المالية الأولى التي تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكانت مجالات التركيز الرئيسية في هذا الصدد هي الأصول الثابتة والجرد والخصوم طويلة الأجل ومقارنات الميزانية.

٤- وعرضت الأمانة الأرقام الخاصة بالدخل في عام ٢٠١٠، وقد بلغت ٢,٣ مليار دولار أمريكي وتشكل منها الحسابات المدينة مبلغاً وقدره ٠,٦ مليار دولار أمريكي. وفي عام ٢٠١٠ بلغ الإنفاق ٢,١ مليار دولار أمريكي. وأدرجت في كل من الدخل والإنفاق المساهمات العينية والمشتريات المستردة القيمة وكان مبلغها ٠,٢ مليار دولار أمريكي.

٥- وأعربت اللجنة عن قلقها بخصوص العجز النقدي في الفترة المعنية والبالغ ٠,٣ مليار دولار أمريكي نتيجة زيادة النفقات النقدية على المبالغ النقدية المتلقاة، وهذا الوضع ناشئ عن قيد مبلغ وقدره ٠,٥ مليار دولار أمريكي في الدخل ولم يتم تلقيه بعد.

٦- وطرحت اللجنة أسئلة حول السياسات المحاسبية المتبعة في قيد الدخل. وأوضحت الأمانة أنه حيثما أبرمت اتفاقات تتضمن شروطاً محددة (على سبيل المثال عندما تخضع هذه الاتفاقات للموافقة البرلمانية) فإنه

لا يتم قيد الدخل بالكامل. وعلاوة على ذلك فإن الاتفاقات التي تضمنت أطراً زمنية واضحة للمدفوعات المستقبلية لن تقيد بالكامل في الفترة الراهنة ولكنها ستقيد عندما يستحق الدفع.

٧- ولاحظت اللجنة أن مجموع الرصيد النقدي الذي تحتفظ به المنظمة يبلغ ٢,٦ مليار دولار أمريكي ويشمل مبالغ خاصة بشركاء خارجيين، مثل المرفق الدولي لشراء الأدوية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز، وكذلك مبالغ تتعلق بخصوص طويلة الأجل للتأمين الصحي للموظفين ومدفوعات نهاية الخدمة. وبلغ مجموع المبالغ النقدية المتاحة لأنشطة البرامج ١,٣ مليار دولار أمريكي.

٨- وأوضحت الأمانة أن الحد الأدنى للمبالغ النقدية المرحلة والذي يلزم للحفاظ على استمرارية العمليات لمدة ٦ شهور خلال الثنائية التالية هو مليار دولار أمريكي (أي ٢٥٪ تقريباً من المجموع). بيد أن المبلغ المرحل اللازم لتأمين التمويل المستقبلي، أي الدخل المؤكد، يناهز ١,٥ مليار دولار أمريكي.

٩- ولوحظ أنه في نهاية عام ٢٠١٠ بلغ الرصيد المرحل ١,٨ مليار دولار أمريكي، وعلى الأساس النقدي بلغ ١,٣ مليار دولار أمريكي بعد خصم المستحقات القديمة والبالغة ٠,٥ مليار دولار أمريكي. ومع ذلك أوضحت الأمانة أن ٩٠٪ من ذلك الرصيد تتعلق بالمساهمات المحددة، ومن ثم فهي غير موزعة بالتساوي على نطاق المنظمة.

١٠- ولاحظت اللجنة أن الأمانة تنبأت بأن الدخل سيظل ثابتاً أو قد ينخفض خلال الفترة. ويبلغ الدخل المقدر الحالي للثنائية ٤ مليارات دولار أمريكي. واستمر الإنفاق في الزيادة، ومن المتوقع أن يبلغ ٤ مليارات دولار أمريكي بنهاية الثنائية.

١١- وسلطت الأمانة الضوء على النقاط البارزة في بيان الوضع المالي. وشملت أهم الأرقام التي أبلغت بها اللجنة مبلغاً وقدره ٠,٦ مليار دولار أمريكي للحسابات المدينة. أما الخصوم الرئيسية المذكورة في البيان فيما يتعلق بمدفوعات نهاية الخدمة وبالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة فكانت ناقصة التمويل عندما أعدت حساباتها على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأدخلت الأمانة بالفعل خطة لخفض الخصوم غير الممولة فيما يتعلق بمدفوعات نهاية الخدمة على مدى خمسة عشر عاماً.

١٢- وأعربت اللجنة عن بعض القلق من ارتفاع تكاليف السفر في عام ٢٠١٠ عند مقارنتها بالثنائية السابقة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأوضحت الأمانة أن المدير العام قد اتخذ بالفعل تدابير لخفض تكاليف السفر بنسبة ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩. ولوحظ أن مجموع الإنفاق على السفر كان يناهز ٥٠٪ للموظفين و ٥٠٪ لغير الموظفين (مثل المشاركين في الاجتماعات والمستشارين المؤقتين والخبراء الاستشاريين).

١٣- وأعربت اللجنة أيضاً عن بعض القلق إزاء الطابع المحدد للمساهمات التي لا تتأتى من الدول الأعضاء. ومن أصل مساهمات المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الوقفية ومنظومة الأمم المتحدة البالغة ٥٠٪ لا توجد مرونة تامة إلا في ٠,٣٪. وأبدي القلق أيضاً من أن الجهود الرامية إلى زيادة المساهمات المقدمة من غير الدول الأعضاء قد تؤدي بالفعل إلى تقليل المرونة في تمويل المنظمة.

التوصية المقدمة إلى جمعية الصحة

١٤- أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تعتمد جمعية الصحة مشروع القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون،

وقد درست التقرير المالي المبدئي غير المراجع عن حسابات منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١٠؛^١

وقد أحاطت علماً بالتقرير الثاني المقدم من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين،^٢

توافق على التقرير المالي المبدئي غير المراجع عن عام ٢٠١٠.

= = =

١ انظر الوثيقتين ج ٢٩/٦٤ و ج ٢٩/٦٤ إضافة ١.

٢ الوثيقة ج ٤٩/٦٤.